

بسم الله الرحمن الرحيم

النقود والبنوك (المحاضرة العاشرة) 1438هـ

[أسئلة مراجعة مجهود شخصي - النقود والبنوك - د. عصام الليثي]

1) مجموعة الاجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية . تشير الى :

- الاستخدامات .

- التعليمات .

- السياسة النقدية .

- الوظائف .

2) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يرمز لها بـ :

- المربع السحري .

- الأهداف الذهبية .

- المربع السحري أو الأهداف الذهبية .

- لا شيء مما تقدم .

3) من أهداف السياسة النقدية (أهداف السياسة الاقتصادية الكلية) :

- خفض معدلات الفقر .

- خفض معدلات التضخم .

- خفض معدلات البطالة .

- الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية .

- كل ما تقدم .

4) يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة وجود :

- ركود في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية)

- تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

- زيادة في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.

- ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

5) ضمن السياسة النقدية الانكماشية يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال :

- سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك.

- الحد من آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية .

- تخفيض الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي .

- تخفيض المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم) .

- كل ما تقدم .

6) يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة وجود :

- ركود في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية)
- تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).
- ارتفاع في المستوى العام للأسعار .
- لا شيء مما تقدم .

7) في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة انكماشية) فإن ذلك سيؤدي الى :

- التضخم .
- انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية .
- الكساد .
- زيادة فرص العمل .

8) يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال :

- ضخ سيولة اضافية للأفراد والبنوك .
- زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ومضاعفتها .
- تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج .
- زيادة فرص العمل والتوظيف .
- مكافحة البطالة .
- كل ما تقدم .

9) يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال ضخ سيولة اضافية للأفراد والبنوك مما يؤدي الى :

- زيادة في حجم النقد .
- خلق نقود الودائع ومضاعفتها .
- ذلك زيادة في الطلب الكلي .
- ارتفاع في المستوى العام للأسعار .
- كل ما تقدم

10) تعتبر أداة دين تلجأ إليها الحكومات وتتميز بقابليتهما للتداول في الأسواق المالية الثانوية :

- السندات
- أذون الخزانة الحكومية .
- الاسهم .
- السندات وأذون الخزانة الحكومية .

11) يقوم بإدارة عملية طرح السندات وأذون الخزانة نيابة عن الحكومة .

- البنك التجاري .
- البنك المتخصص .

- البنك المركزي .

- البنك الشامل .

(12) أوجه الاختلاف الأساسي بين السندات وأذون الخزانة، يتمثل في :

- أجل استحقاق السندات يتراوح بين ثلاثة إلى اثني عشر شهرا .

- أجل استحقاق أذون الخزانة إلى مدي يتراوح بين عام وعشرة أعوام.

- كل ماتقدم .

- لا شيء مما تقدم .

(13) سعر الخصم هو

- سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل ما يعيد خصمه من أوراق مالية .

- السندات وأذون الخزانة التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال .

- سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية .

- كل ماتقدم .

(14) هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقود.

- الادوات الكمية .

- أدوات السياسة النقدية .

- نسبة الاحتياطي القانوني .

- الادوات غير الكمية .

(15) تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية الاحتياطيات بالبنوك التجارية.

- نسبة الاحتياطي القانوني .

- الادوات الكمية .

- الادوات غير الكمية .

- لا شيء مما تقدم .

(16) من أدوات القياس الكمي التي تتحكم في حجم وكمية الاحتياطيات بالبنوك التجارية :

- نسبة الاحتياطي القانوني.

- سعر الخصم.

- عمليات السوق المفتوحة.

- كل ماتقدم .

(17) تعتبر من أبرز وسائل السيطرة على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان أو ما يعرف بنقود الودائع (توسيع أو تقليص الائتمان).

- سعر الخصم.

- عمليات السوق المفتوحة.
- الادوات غير الكمية .
- نسبة الاحتياطي القانوني .

(18) يعتمد استخدام نسبة الاحتياطي القانوني على :

- الظروف السياسية السائدة للدولة .
- الظروف الاجتماعية .
- الظروف الاقتصادية السائدة في الدولة .
- لا شيء مما تقدم .

(19) في حالة الركود الاقتصادي يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية

- توسعية .
- انكماشية .
- توسعية أو انكماشية .
- توسعية و انكماشية .

(20) يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق :

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .
- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .
- زيادة أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .
- لا شيء مما تقدم .

(21) عندما يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية فإن ذلك يؤدي الى :

- زيادة التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع) .
- تضاعف القروض أضعافا مضاعفة .
- زيادة في الطلب الكلي .
- خفض معدلات البطالة .
- كل ما تقدم .

(22) في حالة الضغوط التضخمية يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية :

- توسعية .
- انكماشية .
- تضخمية .
- حقيقية .

(23) يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية أنكماشية عن طريق :

- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية .

- تقليص سعر الفائدة .
 - زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية
 - تقليص حجم احتياطات البنوك التجارية .
- (24) عندما يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية فإن ذلك يؤدي الى :
- تقلص نشاط البنوك التجارية في مجال منح التسهيلات الائتمانية (نقود الودائع)
 - تقليص القروض .
 - تراجع في الطلب الكلي .
 - انخفاض معدلات التضخم .
 - كل ماتقدم .
- (25) تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من وسائل التدخل :
- المباشر .
 - الغير مباشر .
 - المباشر أو غير المباشر .
 - لا شيء مما تقدم .
- (26) من حيث درجة الفاعلية (التأثير) ، تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني :
- أكثر فاعلية مقارنة بالأدوات الكمية .
 - أقل فاعلية مقارنة بالأدوات الكمية .
 - أكثر فاعلية مقارنة بالأدوات غير الكمية .
 - أقل فاعلية مقارنة بالأدوات غير الكمية .
- (27) تواجه البنوك التجارية في بعض الأحيان متطلبات لسحب السيولة بما يفوق امكانياتها ويعزى ذلك الى :
- حدوث زيادات طارئة في متطلبات السحب من قبل أصحاب الودائع الجارية.
 - حدوث زيادات موسمية في الطلب على الائتمان (الاقتراض) .
 - كل ماتقدم .
 - لا شيء مما تقدم .
- (28) تلجأ البنوك التجارية عادة الي البنك المركزي للحصول على القروض أو السيولة عن طريق :
- الاحتياطي القانوني .
 - سعر الخصم .
 - وسائل التدخل المباشر .
 - لا شيء مما تقدم .
- (29) يستخدم البنك المركزي في هذه الحالة سعر الخصم للتأثير على قدرة البنوك التجارية في :
- تنخفض معدلات التضخم.

- زيادة نسبة الاحتياطي القانوني .

- خلق الائتمان .

- خفض معدلات البطالة.

(30) في حالة الركود الاقتصادي يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق :

- تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يزيد عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق.

- زيادة نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يقل عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق.

- تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يقل عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق.

- زيادة نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يزيد عن معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق.

(31) عندما يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية عن طريق تخفيض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية فإن ذلك يؤدي الى :

- خفض تكلفة القروض .

- يزيد الطلب على التسهيلات الائتمانية .

- زيادة في الطلب الكلي .

- تنخفض معدلات البطالة .

- كل ماتقدم .

(32) في حالة الضغوط التضخمية يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية :

- تماثلية .

- أنكماشية .

- توسعية .

- لا شيء مما تقدم .

(33) يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق :

- رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق

- خفض نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يفوق معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق

- رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية إلي مستوى يقل معدلات سعر الفائدة السائدة في السوق

- لا شيء مما تقدم .

(34) عندما يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع نسبة سعر الخصم للبنوك التجارية فإن ذلك يؤدي الى :

- رفع تكلفة القروض .

- تراجع الطلب على التسهيلات الائتمانية .

- انخفاض في الطلب الكلي .

- تنخفض معدلات التضخم.

- كل ماتقدم .

(35) تعتبر سياسة سعر الخصم من وسائل التدخل :

- السريع .
- المباشر ,
- غير المباشر .
- المنطقية .

(36) من حيث درجة الفاعلية (التأثير)، تعتمد سياسة سعر الخصم على :

- نسبة الاحتياطي القانوني .
- تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج .
- مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق (الجمهور والبنوك التجارية).
- سياسة الحوافز .

(37) يستخدم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة في :

- الحصول على القروض أو السيولة .
- التأثير على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان .
- خفض معدلات البطالة.
- لا شيء مما تقدم .

(38) تعتبر سياسة السوق المفتوحة من وسائل التدخل غير المباشر، فضلا عن أنها تعتبر من :

- الادوات الكمية .
- الادوات غير الكمية .
- أنكماشية .
- توسعية .

(39) يتم اللجوء إليها بصورة مستمرة، خصوصا في الدول المتقدمة.

- نسبة الاحتياطي القانوني.
- سعر الخصم.
- سياسة السوق المفتوحة .
- سعر الفائدة .

(40) من خصائص الأدوات غير الكمية :

- تسمي بالأدوات الانتقائية .
- غير قابلة للقياس الكمي .
- تستهدف بالدرجة الأولى تشجيع البنوك التجارية .
- منح التسهيلات الائتمانية والقروض لقطاعات معينة .
- جميع ماتقدم .

41) من أهم الأدوات غير الكمية :

- سياسة الاقتناع الأدبي .
- سياسة العقوبات والجزاءات .
- سياسة الحوافز .
- تحديد قطاعات ذات أولوية .
- كل ماتقدم .

42) نسبة الاحتياطي القانوني تشتمل على :

- ودائع جارية .
- ودائع لأجل .
- ودائع أدخارية .
- كل ماتقدم .

43) سعر الخصم تشتمل على :

- قروض من البنوك التجارية .
- قروض من البنك المركزي .
- كل ماتقدم .
- لا شيء مما تقدم .

44) عمليات السوق المفتوحة تشتمل على :

- أسهم .
- سندات .
- أذون خزانة .
- كل ماتقدم .